http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1471) السنة السادسة - الخميس (2) نيسان 2009

تحذيرات برلمانية من خرق ملف الصحوات

الحكومة تعلن التزامها بمشروع ضم (ابناء العراق) الى الاجهزة الامنية

بغداد/ هشام الركابي

في الوقت الذي اكد فيه المتحدث باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا ان عمليات منطقة الفضل لم تكن موجهة ضد (ابناء العراق) الصحوات بل كانت تستهدف من هو مطلوب قضائيا والحكومة ملتزمة بمشروعها في ضم ابناء العراق الى الاجهزة الامنية، حذر برلمانيون من احتمال قيام المجاميع المسلحة باختراق مجالس الصحوة، مشيرين إلى أن هناك أشخاصا يحاولون السيطرة على قيادة تلك المجالس لحساب جهات أجنبية، لم يسموها.

وفي غضون ذلك، كشف تقرير اوردته صحيفة اميركية أن بعض قيادات الصحوة في أحياء الدورة والأعظمية والعامرية قد انتقلت الى احياء اكثر امنا مخافة مطاردتهم من قبل القوات الامنية.

وعلى الصعيد ذاته، اتهم النائب عن التيار الصدري نصير العيساوي بحسب «راديو سوا» هؤلاء الأشخاص بمحاولة «مغازلة تنظيم القاعدة والمجاميع الإرهابية» داخل البلد. كما أعرب نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب عبد الكريم السامرائي عن اعتقاده بوجود اختراق لمجالس الصحوة من قبل عناصر مرتبطة بجهات خارجية. وأوضح السامرائي بأن تلك الاختراقات تهدف إلى «إرباك الساحة العراقية وتدمير البلد لحساب جهات خارجية»، داعيا العراقيين إلى مواجهة تلك المخططات وإفشالها.

من جهتها، أشادت عضو مجلس النواب عالية نصيف بدور مجالس الصحوة في مواجهة عناصر تنظيم القاعدة، مضيفة أن تلك المجالس تلعب دورا فاعلا في استقرار الأوضاع الأمنية لأنها «انتفضت على تنظيم القاعدة ورفضت أن تكون حاضنة لأعضائه».

يذكر أن قوى سياسية مختلفة طالبت الحكومة العراقية بضم جميع عناصر الصحوة إلى الأجهزة الأمنية الرسمية وذلك بهدف حصر السلاح بيد الدولة.

وفي ذات السياق، افرزت حوادث اعتقال مسؤولي الصحوات في منطقتي الفضل والغزالية من قبل القوات الامنية مؤخراً على خلفية تورطهم في اعمال ارهابية وانتمائهم لفصائل مسلحة، مخاوف ملاحقتها من قبل القوات الامنية، وطالب الانصاري الحكومة باتباع الاساليب القانونية عن طريق جلب مذكرات قضائية في عملية اعتقال العناصر المطلوبة المنضوية داخل قوات الصحوة، لافتا ان هذه القوات كان لها الدور الكبير في طرد التنظيمات الارهابية لاسيما تنظيم القاعدة من مدن البلاد.

من جهته، المتحدث باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا اكد في تصريحات لـ (المدى) ان عمليات منطقة الفضل لم تكن تستهدف (ابناء العراق) الصحوات بل كانت تستهدف من هو مطلوب قضائيا، موضحا ان القوات الامنية لاتستهدف طرفاً او جهة معينة والحكومة ملتزمة بمشروعها في ضم ابناء العراق الى الاجهزة الامنية مهما تكن الظروف لكن من يكون متورطا في اعمال ارهابية او اجرامية سيلاحق ويقدم الى القضاء لينال جزاءه العادل .

الى ذلك، دعا رئيس مؤتمر صحوة العراق الشيخ احمد ابو ريشة اهالي منطقة الفضل ببغداد الى ضبط النفس وعدم حمل السلاح في مواجهة القوات الامنية . جاء ذلك على لسان أبو ريشة في تصريح على خلفية اعتقال عادل المشهداني مسؤول صحوة الفضل بعد أن شهدت منطقة الفضل تبادلا للاطلاقات النارية بين نفر من المحسوبين على صحوة الفضل والقوات الامنية المتواجدة هناك. وتابع أن الصحوة منذ انبثاقها وللحظة هذه تعمل مع القانون لمحاربة الزمر الإرهابية وعندما تم انبثاق الصحوات في بغداد أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية دمج رجال الصحوة في الأجهزة الأمنية وهي جادة في ذلك، لما لعبته من دور كبير في استقرار الأوضاع جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية.

وأضاف أبو ريشة أننا ندعو أهالي الفضل إلى عدم اللجوء للسلاح كوسيلة أخيرة في حل أية مشكلة ولاسيما إذا كانت ضد الأجهزة الأمنية التي تعد مسؤولية حماية المنطقة من أبرز أولياتها، معربا عن أمله في ان تعود الأجواء إلى طبيعتها وأن لا تحدث مثل هذه الصدامات في المستقبل.

وكثرت في الاونة الاخيرة عمليات استهداف رجال الصحوات في عدد من محافظات البلاد لاسيما في محافظة بابل . لكن الاجهزة الامنية في المحافظة نفت ان تكون تلك العمليات وراءها الجماعات الارهابية. حيث عزا مصدر في شرطة المحافظة اسباب تزايد عمليات اغتيال عناصر من الصحوة في المحافظة الى النزاعات العشائرية اوالفردية.

واوضح المصدر في تصريح لـ(المدى) ان تنظيم القاعدة ليس له علاقة بعمليات القتل تلك ، مبينا ان الاجهزة الامنية في محافظة بابل تعمل على حل المشاكل والنزاعات العشائرية وتقريب وجهات النظر من خلال المؤتمرات واللقاءات بين العشائر.

كما دعا النائب عن التحالف الكردستاني فرياد راوندوزي الحكومة إلى الإسراع في استكمال ملف عناصر الصحوات خشية وقوع خرق أمني لمراكز القوى في البلاد.

وحذر راوندوزي وفق «راديو سوا» من أن عدم إيجاد حلول مناسبة على هذا الصعيد قد يؤدي إلى تكرار ما حدث في منطقة الفضل في بغداد الأسبوع الماضي.

وحمل راوندوزي قوى الأمن من الجيش والشرطة مسؤولية عودة العمليات المسلحة إلى العاصمة وبعض المحافظات الأخرى، مشيرا إلى أن السيطرة على الوضع الأمني ما تزال بحاجة إلى المزيد من الجهود.

وفي حين أيد بعض المواطنين اتخاذ الحكومة إجراءات بحق المسيئين من عناصر الصحوات، دعا آخرون الحكومة لمكافأتهم على مساهمتهم في مواجهة تنظيم القاعدة، واستتباب الوضع الأمني. فيما أبدى عدد من قادة الصحوات في مناطق مختلفة من العراق مخاوفهم من أن تكون الاعتقالات في صفوف عناصر صحوة الفضل جزءا من خطة حكومية لتصفيتهم. ونسب تقرير اوردته صحيفة واشنطن بوست الثلاثاء إلى قياديين في مجالس الصحوات في بغداد، القول إن القوات الحكومية تقوم بمطاردة عناصرهم ما جعلهم يبحثون عن ملاذ لهم عبر الانتقال من حي إلى آخر.

تبلغ قيمتها الاجمالية نحو تسعة مليارات دولار

القوة الجوية تتفق مع الحكومة الاميركية على شراء اسلحة متطورة

بغداد/ المدى

قال قائد القوات الجوية أنور أحمد ان العراق حقق اتفاقا مع الحكومة الاميركية على شراء سرب مبدئي من المقاتلات من طراز اف-١٦ التي تصنعها لوكهيد مارتن كورب هذا العام للمساعدة في التصدي للمخاطر المحتملة من ايران وسوريا بعد رحيل القوات الاميركية.

وقال احمد بحسب رويترز الثلاثاء انه يأمل توقيع عقد لشراء ١٨ طائرة متطورة من طراز اف- ١٦ بوصفه محور برنامج يتكلف مليارات الدولارات من المتوقع ان ينفقها العراق على الاسلحة في السنوات القادمة. واضاف اثناء زيارته واشنطن «هذا مهم جدا لنا ويحظى بأولوية.

واكد تقرير نشره الكونغرس الاميركي عن صفقات الاسلحة المحتملة للعراق التي تبلغ قيمتها الاجمالية نحو تسعة مليارات دولار وتشمل دبابات من طراز ام١ايه١ التي تصنعها جنرال ديناميكس كورب وعربات مدرعة خفيفة من عدة شركات وطائرات هليكوبتر مسلحة للاستطلاع سواء من شركة بوينج أو تكسترون وطائرات نقل من طراز سي-١٣٠ جيه من صنع لوكهيد. وقال تشارلز تايلور وهو متحدث باسم وكالة التعاون الامني الدفاعي بالبنتاغون التي تدير صفقات الاسلحة بين الحكومات ان معظم هذه الصفقات تم الاتفاق عليها خلال العامين الماضيين.

وعلى الصعيد ذاته، قال قائد القوات الجوية أنور أحمد انه اذا ما أقر البرلمان العراقي التمويل اللازم فانه يهدف الى شراء ما يصل الى ٩٦ طائرة من طراز اف-١٦ حتى سنة ٢٠٢٠ . ولمح الى نماذج اف-١٦ سي/دي بلوك ٥٢/٥٠ التي يجري الان انتاجها لحساب بولندا واسرائيل واليونان وباكستان.

وقال احمد «نحتاج هذه الطائرات للدفاع عن بلدنا.» واشار الى ان تسليح دول الجوار يهدد البلاد كونها لاتملك جيشاً مسلحاً يمكنه الدفاع عن العراق. وقال انه اذا تمت الموافقة على التمويل وابرمت صفقة هذا العام فان اول طائرتين من طراز اف-١٦ يقودهما عراقيون ستجوب سماء العراق بحلول عام ٢٠١٢. وبحلول ذلك الوقت من المقرر ان تكون كل القوات المسلحة الاميركية قد غادرت العراق بموجب اتفاق تم التوصل اليه العام الماضي.

وقال أحمد (٥٤ عاما) انه اجتمع مع فريق من القوات الجوية الاميركية في بغداد يوم ١٨ اذار لبحث شراء طائرات اف-١٦ وأجرى محادثات متابعة مع مسؤولين من وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) يوم الثلاثاء.

وقال انه حتى الان يؤيد المسؤولون الاميركيون جهود العراق للحصول على طائرات اف-١٦ وهي من أكثر المقاتلات المتعددة الاستخدامات تقدما وان هذه الصفقة رمز قوي للعلاقات مع الجيش الامريكي. ولم يرد على الفور تعقيب من القيادة الانتقالية الامنية المتعددة الجنسيات التي تقدم المشورة لوزارة الدفاع العراقية. وقال جو ستاوت وهو متحدث باسم شركة لوكهيد مارتن كورب التي سلمت أكثر من ٤٤٠٠ طائرة من طراز اف-١٦ في انحاء العالم ان الصفقة المحتملة هي موضوع بين حكومة وحكومة. والمراجعات التي تجريها الولايات المتحدة للصفقات المحتملة يمكن ان تستغرق عاما أو أكثر. وهي تشمل وزارتي الخارجية والدفاع بالاضافة الى الكونغرس وتتضمن دراسة موازين القوى والامن التكنولوجي وقضايا شائكة اخرى. ويمكن ان تثير جهود العراق لشراء هذه الطائرة المقاتلة القلق بشأن وجود اسلحة متقدمة لدى بلد مازال يواجه تحديات داخلية كبيرة. وقال أحمد الذي تولى قيادة القوات الجوية في أول كانون الثاني ان المالكي ووزير الدفاع العراقي عبد القادر جاسم يقفون بقوة وراء حصول العراق على طائرات اف-١٦. وقال باللغة الانجليزية «في المستقبل سوف تتركون بلدنا.» وأضاف «يجب ان يكون لدى هذا البلد طائرة مثل اف-١٦». ومن المقرر ان يحضر احمد القمة الثالثة العراقية للطيران والدفاع وهي مؤتمر لهذه الصناعة يعقد خارج واشنطن نهاية الاسبوع الحالي لتسليط الضوء على خطط المشتريات.

وعندما سئل ان كانت القوات العراقية ستصبح مستعدة للدفاع عن البلاد بحلول عام ٢٠١٢ قال ان الامر سيستغرق وقتا أطول من ذلك. وأضاف انه يجب ان يحصل العراق ضمن اشياء اخرى على نظام للدفاع الجوي ومزيد من الطائرات المقاتلة وان يكمل بناء قواته البرية. ويحصل نحو ٢٠ من كوادر القوات الجوية العراقية على تدريب في الولايات المتحدة بينهم طيارون وفنيون يعملون بأبراج المراقبة وخبراء في الامداد والتموين وتوجد خطط لتعزيز هذا العدد خلال السنوات القادمة.

مرصد الحقوق والحريات الدستورية: شهر آذار الاكثر عنفا خلال ٢٠٠٩

بغداد/ المدى

قال مرصد الحقوق والحريات الدستورية ان شهر اذار الماضي يعد الاكثر عنفا خلال عام ٢٠٠٩ بسبب الاحداث الامنية التي جرت في عدة مناطق من البلاد اضافة الى العملية العسكرية في منطقة الفضل.

واكد تقرير المرصد الذي تلقت (المدى) نسخة منه امس الاربعاء ان ماتم التوصل له من تحليل عن اسباب هذه الزيادة التي طرأت في عام ٢٠٠٩ بعدما اوشكت الظروف الامنية على الاستقرار تعود الى ضعف الاجراءات المتخذة من قبل الاجهزة الامنية، اضافة الى اطلاق سراح البعض من المعتقلين الذين يعمدون حال الافراج عنهم الى احداث اعمال عنف فضلا عن غياب التقييم السليم لمناطق الضعف والقوة في اداء القوى الامنية .

واضاف تقرير اصدره المرصد المعني برصد منظومة الحقوق والحريات التي جاء بها الدستور العراقي ان متابعة وتوثيق الانتهاكات خلال شهر اذار ٢٠٠٩ بالاستناد الى المعلومات التي يتم الحصول عليها من العديد من المصادر بينت ان مجموع اعمال العنف وصلت الى مايقارب وقوع (١,٢٣٠) ضحية والتي تصنف بين (ضحايا اعمال القتل نتيجة اعمال الارهاب) ، ضحايا الجثث مجهولة الهوية ، ضحايا عمليات الاغتيال ، ضحايا الاصابات بفعل التفجيرات ، ضحايا الخطف).

واشار كما يتبين من متابعة اعمال العنف ووسائلها واعداد ضحاياها خلال شهر اذار/ ٢٠٠٩ ارتفاع اعمال العنف خلال هذا الشهر ،واستمرار استهداف منتسبي القوات الامنية، اضافة الى استهداف المدنيين حيث تم قتل واختطاف عدد من المدنيين ، حيث قتل مايقارب (١١) أمرأة في كل من (بغداد – اربيل – واسط – نينوى) و قتل مايقارب (١٥) طفل في كل من (بغداد – نينوى – الانبار – بابل).

وتابع ان الاحصائيات التي تم التوصل لها خلال الفترة الممتدة من ٣/١ – ٢٠٠٩/٣/٣١ توضح ان اعمال العنف سجلت وقوع (١,٢٣٠) موزعة على اعمال القتل (٤٢٥) ضحية ،و ضحايا القتل جراء (انفجار العبوات الناسفة والاصقة والمفخخات والقنابل) وصلت الى مالايقل عن (٢٠٨) ضحية من المدنيين ، ووقوع (٦١) ضحية من اجهزة الشرطة والجيش ،اما ضحايا القتل (الجثث المجهولة الهوية) فقد وصلت الى مالايقل عن (٩٦) جثة مجهولة الهوية حيث تم العثور على مقبرتين ، واخيرا ضحايا (الاغتيالات) وصلت الى مالايقل عن (٣١) ضحية.

واوضح ان اعداد المصابين ارتفع بشكل كبير، فيما وصلت اعداد ضحايا اعمال الخطف الى وقوع ما لايقل عن (١١) مختطفاً، ووصلت اعداد المعتقلين خلال هذا الشهر والتي منها اعتقالات عشوائية وغير قانونية الى وقوع ما لايقل عن (١،٨٩٧) معتقلاً في عموم محافظات العراق.

اما عمليات اطلاق السراح فقد وصلت الى اطلاق سراح مالايقل عن (٥٤٦) معتقلاً في عموم محافظات العراق ،واحكام الاعدام فقد صدر مالايقل عن (٤) احكام اعدام خلال هذا الشهر. وبين التقرير ان محافظة بغداد شهدت اعلى نسبة باعمال العنف ،تليها محافظة نينوى ، بينما خلت كل من المثنى والنجف من اعمال العنف خلال هذا الشهر ،وتوزعت الارقام الاخرى بين المحافظات بمعدلات مختلفة.

ونوه المرصد الى ان اذار ٢٠٠٩ شهد انخفاضا بنسبة اعمال العنف بنسبة كبيرة مقارنةً بشهر شباط ٢٠٠٨ ،بينما تشكل احصائية ضحايا العنف لشهر اذار ارتفاعاً كبيرا مقارنة بشهري كانون الثاني وشباط٢٠٠٩.

وقال المصدر ان ما تم التوصل له من تحليل عن اسباب هذه الزيادة التي طرأت في عام ٢٠٠٩ بعدما اوشكت الظروف الامنية على الاستقرار تعود الى اسباب مفتعلة تقع خلفها اطراف ذات مصالح خاصة، بالاضافة الى ضعف الاجراءات المتخذة من قبل الاجهزة الامنية والتي غالبا ماتعتمد على مبدأ الردع من خلال الاعتقالات الواسعة ومايحدث انه بعد اشهر يتم اطلاق سراحهم دون ان يتم فهم طبيعة اعمال العنف ووسائلها لرسم خطة شاملة مبنية على اسس واقعية للوصول الى الجهات التي تقف وراء هذه الاعمال فضلا عن غياب التقييم السليم لمناطق الضعف والقوة في اداء القوى الامنية.

القوانين السائدة لا توفر الحماية للعمالة المبكرة

منظمة مجتمعية: اطفال الشوراع عرضة للعنف والاستغلال

بغداد/ المدى

تلفظ بيداء جاسم (٤ سنوات) كلماتها بصعوبة تصحبها ابتسامة الطفل الذي رمته الحياة في احضان الشقاء بشكل مبكر، وهي تنادي بين السيارات المتوقفة عند اشارات المرور في ساحة الواثق على بضاعتها بعبارة «نسلة حلوة بربع».

بيداء لاتحصل على زبائن لبضاعتها بسهولة لكثرة الباعة الجوالين في المكان ذاته وترفض ان تأخذ النقود من بعض المتعاطفين معها وتصر على اعطائهم قطعة شوكولاتة من التي تحملها معها مقابل ذلك.

وتقول الطفلة التي ارتدت ملابس رثة كشفت عن ضيق حال عائلتها بحسب ما اوردته وكالة (أكانيوز) «اخرج يوميا مع شقيقتي نغم (٣ سنوات) وشقيقنا الاكبر علي (٩ سنوات) الى المكان ذاته لالتقاط رزقنا».

وتضيف الطفلة التي لم تفارق الابتسامة محياها طوال الحديث «منذ ان ماتت امي، دأب ابي على احضارنا الى هذا المكان يوميا ثم يعود الى المنزل ويأتي في آخر النهار لاصطحابنا الى المكان الخرب الذي نعيش فيه، ثم يأخذ النقود منا ليشتري بها الخمر». ولم تكمل الطفلة حديثها حتى سارعت باتجاه السيارات التي توقفت باشارة من شرطي المرور في الجانب المقابل، لتعرض بضاعتها من جديد.

ويقول علي شقيق بيداء ان والدته قتلت مع ثلاثة من اخواله قبل اكثر من عامين، وانها لم تكن تسمح لهم بالخروج من المنزل وكانت تقوم هي بنفسها ببيع بعض الاشياء البسيطة امام المسكن الذي يسكنونه في شارع ابي نؤاس، وكان والده يضربها لاستحصال النقود منها. ويضيف «ماتت امي بشكل مفاجئ واصبح والدي يتحكم بنا، اخرجني من المدرسة، واصبحت اعمل بشكل يومي انا وشقيقاتي».

عباس باقر طفل آخر لا يعرف عمره كما انه لا يجيد القراءة والكتابة بسبب تركه الدراسة في سن مبكرة و انخراطه في العمل مع والده الذي توفي وترك الطفل يحمل اعباء عائلة قوامها ٧ اشخاص.

يقول عباس «خرجت الى العمل مع والدي الذي كان يبيع الملابس المستعملة وتعلمت منه، وبعد وفاته بدأت اعمل بمفردي فيما يساعدني خالي الذي يعمل في المجال ذاته على التزود بالبضاعة».

وفي السوق القريب من شارع البالات (الملابس المستعملة) تسابق اطفال آخرون في تصريف بضاعتهم من الاكياس البلاستيكية وكانوا يركضون باتجاه كل من يقف لشراء بعض الخضار او الفاكهة،اذ توجه احد الاطفال ليضرب زميل له نافسه على احد الزبائن، طرحه ارضا، ولكمه قبل ان يهرب، فأطلق الطفل المضروب العنان للسانه بالسباب، ونهض مستنجدا باخيه الذي يعمل في السوق ذاته.

وبعد دقائق تمرغ الجميع على الارصفة في مشاجرة جماعية انتهت بتدخل احد الباعة وتهديده الاطفال بعدم السماح لهم ببيع اكياسهم اذا مااستمروا في معاركهم الصبيانية، فسكت الجميع وعادوا الى العمل. اما الطفل الذي تعرض للضرب على يد زميله فيقول «انا دائما استعين بشقيقي الاكبر ليحميني من الذين يريدون ايذائي، فهو الذي يساندني هنا، ولن اتركهم يستفردون بي والا فلن استطيع الاستمرار في العمل». ولا تحمي القوانين السائدة في العراق الاطفال من العمالة المبكرة، اذ يشير التقرير الاخير لمنظمة رعاية الطفولة في العراق وهي احدى منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الاطفال في العراق، الى «ان اكثر من ٥٠ ٪ من اطفال العراق يعملون قبل سن الثامنة عشر فيما يمتهن نصف هؤلاء مهنا تعرضهم للاخطار».

واكد التقرير ذاته «ان نسبة كبيرة من الاطفال العاملين يتعرضون لحوادث مؤذية قد تسبب لهم الاعاقة فضلا عن تعرضهم للضرب والاستغلال الجنسي من قبل ارباب العمل».

وتؤكد منى سليم مديرة المنظمة «ان المنظمة طالبت شخصيات نسوية في البرلمان العراقي بمساعدتها في سن قوانين تحمي الاطفال وتمنعهم من العمل تحت السن القانونية او على الاقل سن قوانين تحميهم من سطوة ارباب العمل واستغلال العائلة».

وتضيف «ان الاوضاع الاقتصادية الصعبة لبعض العائلات ووفاة احد الوالدين او كلاهما هي من اهم الاسباب التي تشجع على عمالة الاطفال في سن مبكرة في البلاد».

من جهتها، أبدت الامم المتحدة استعدادها لتدريب كوادر الوزارات المعنية بشؤون المراة في مجال مناهضة العنف ضد الاسرة. وذكر مصدر مسؤول بوزارة الدولة لشؤون المرأة وفق ما أورده المركز الوطني للاعلام أن وفدا من برنامج تنمية المشاريع التابع للأمم المتحدة (U.N.D.P) التقى وزيرة المرأة وكالة خلود سامي عزارة آل معجون، وأكد وجود توجيهات جديدة باطلاق برامج تخص المرأة والطفل في العراق، واهتمامه بقضية العنف ضد الأسرة.

واوضح المصدر أن الوفد سيعمل على تدريب كوادر الوزارات المعنية كالداخلية والعدل والمرأة، خارج العراق ليتولوا تدريب سلك الشرطة والقضاة على كيفية التعامل مع ضحايا العنف في ضوء الخبرات التي يكتسبونها. وأوضح ان البرنامج يتضمن ثلاثة أقسام، يبدأ الأول بالعمل على تطبيق القوانين المشرعة الضامنة لحقوق المرأة، وتدريب افراد الأجهزة الأمنية على كيفية التعامل مع المعنفات، والثاني تعزيز القدرة للحصول على عدالة كاملة للناجين من عملية العنف، والقسم الأخير هو تمكين الناجين من العنف اقتصاديا واجتماعيا. من جهتها عبرت آل معجون عن ترحيبها بالمشروع، موضحة أن الوزارة قدمت مشروعها بهذا الخصوص ليأخذ طريقه الى التطبيق.

وذكر المصدر أن الوزيرة طالبت وفد الامم المتحدة بالاهتمام بشريحة النساء المعاقات نتيجة الاحداث الامنية التي شهدها العراق في السنوات الاخيرة.